

## حاضرة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية،

نحن الاتحادات النقابية ومنظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، والممثلة للمئات من ملايين الأعضاء حول العالم، نكتب للتعبير عن قلقنا العميق إزاء المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية لتوسيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ITA) إلى (ITA-II). فالحركة النقابية الدولية والمجتمع المدني الدولي يشعرون بقلق من توسيع ITA لأن الخطوة يمكن أن تزيد من إيذاء العمال، ولاسيما في البلدان النامية، التي لم تستفد من هذه الاتفاقية، وربما تدهورت آفاق النمو في تلك الدول التي تشارك فيها.

إن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) قدرة هائلة على المساهمة في خلق صناعة محلية، وفي توليد فرص عمل، وفي التنمية التكنولوجية. ولسوء الحظ، لم تتحقق الادعاءات حول منافع محتملة من ITA بالنسبة إلى أغلبية العمال في البلدان المشاركة. فالانتشار اللازم للتكنولوجيا والحاجة إلى التغلب على الفجوة الرقمية داخل البلدان وفي ما بينها، يتطلبان حصول الحكومات على مساحة على صعيد السياسات لكي تتمكن من تنفيذ سياسات صناعية تمكنها من زيادة ملكية وسائل الإنتاج وتطوير صناعاتها في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سلاسل التوريد، أو المنظومة التي من خلالها يتم نقل المنتجات أو الخدمات من الموردين إلى العملاء، التي تعمل فيها هذه التكنولوجيات. وبدلاً عن تعزيز القدرات الصناعية وخلق فرص العمل، والانتشار التكنولوجي، أدت ITA إلى تآكل حيز السياسة العامة بالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية المشاركة. وتشير الخبرات مع ITA إلى أن الالتزامات التي لا رجعة فيها وملزمة بموجب ITA-II، يمكن من وجهة نظر البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، أن تلحق ضرراً محتملاً بإمكانات نموها حاضراً ومستقبلاً.

قد يؤدي توسيع اتفاقية ال ITA إلى تقليص التصنيع المحلي وفقدان إمكانات النمو. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي قطاع تصنيعي مهم يملك القدرة على توليد الصناعات المحلية والصادرات. ولسوء الحظ، فتحت التخفيضات الجمركية المنصوص عليها في ITA الأبواب أمام إغراق الواردات في الأسواق المحلية في العديد من البلدان النامية، مما يدفع بدوره العديد من المصنعين المحليين إلى الخروج من السوق. وفي العديد من البلدان، تحولت أعداد كبيرة من المصنعين المحليين إلى مجتمعين وتجار لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو شهدوا انخفاضاً في المحتوى المحلي لسلع هذه التكنولوجيا من خلال انخفاض التصنيع المحلي لها. مع ذلك، يمكن للبلدان النامية أن تمنح منتجها ميزة في حال تم استبعاد أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بها من الاتفاقية، بحيث أن لا تعرض هذا السوق للتحرير قبل أن تصبح صناعاتها المحلية قادرة على المنافسة دولياً، مما يؤدي أيضاً إلى توفير السبل لاستثمار محلي أعلى في الإنتاج.

وينبغي أن تركز أي مفاوضات حول السلع على توسيع إمكانية خلق فرص العمل اللائق، الأمر الذي لا تفعله ITA-II المقترحة. فادعاءات المنافع من النمو الاقتصادي والخلق المحتمل لفرص العمل في قطاع التصنيع الخاص بتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، لم تتحقق لمصلحة أغلبية أعضاء الـ ITA. ويُعتبر إنشاء صناعة جديدة أمراً ضرورياً لتوليد وظائف لائقة ومستدامة، لكن التصنيع المحلي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي فرص العمل، انخفض بدلاً من أن يتوسع. وحيث توجد وظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، لم يتمكن العمال بعد من الاستحواذ على حصة عادلة من المكاسب المزعومة. وفي الأغلب يُحاصر العمال في البلدان النامية في مجرد أداء عمليات ذات قيمة مضافة منخفضة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في الأغلب في مناطق تجهيز الصادرات (EPZs) والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، حيث لا يتمتع العمال بالحقوق في تشكيل نقابات وإجراء مفاوضات جماعية أو بالحقوق في الإجازة المرضية والتأمين الاجتماعي. فمناطق تجهيز الصادرات والمناطق الاقتصادية الخاصة هي عبارة عن جيوب معزولة للإنتاج لا تتمتع إلا بعدد قليل من الروابط الأمامية والخلفية<sup>1</sup>. فالضرائب المنخفضة والتحويلات العالية للأرباح إلى دول أخرى، في إطار هذه الجيوب، تؤدي إلى انخفاض المزيد من الاستثمار المحلي وبالتالي فرص العمل. ويجب على المفاوضات حول السلع أن تبدأ بالتركيز على خلق فرص العمل اللائق، وأن تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف من أجل رفع مستويات المعيشة من خلال دعم نمو العمالة، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتوفير الحقوق الأساسية للعمال، واحترام المعايير البيئية. فتوسيع ITA يذهب في الاتجاه الخاطئ، وسيعيق إيجاد حل للأزمة العالمية للوظائف بدلاً من المساهمة في الحل.

وُرجح أن تفيد ITA الموسعة الشركات العابرة للأمم (TNCs) المقيمة في البلدان ذات التنمية التكنولوجية المتقدمة، ولاسيما في ظل احتكارات البراءات وغياب نقل التكنولوجيا. عدد قليل من الشركات العابرة للأمم المقيمة في البلدان المتقدمة يجني أكبر المنافع من العمليات التي تتطلب تفكير مكثف والمتعلقة بالتصميم والتسويق التكنولوجيين. وتشكّل هيمنة القطاع العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق عدد قليل من الشركات، تهديداً لاستخدام التكنولوجيا لمعالجة التحديات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي كثير من البلدان لم تُفد الآثار الناتجة عن الإنتاج الضخم المستهلكين ومستخدمي التكنولوجيا بسبب الاحتكارات التي يتمتع بها قلة في الأسواق. وتمثل براءات الاختراع التكنولوجية الجزء الأكبر من القيمة المضافة، وهي زادت على نحو غير متناسب مقارنة بغيرها من القطاعات الصناعية في كل من الدول المتقدمة والنامية الأكثر تداولاً من بين الدول المشاركة في ITA. وعلى الرغم من أن العديد من منتجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية استثمروا في البحث والتطوير في البلدان النامية، تتمتع هذه البلدان بنقل محدود للغاية للتكنولوجيا، وشهدت بالتالي زيادات هامشية فقط في قيمتها المضافة وفي العمالة.

وينبغي للبلدان النامية ألا تقبل بفك ارتباط التعريفات والحوافز غير الجمركية في أي مفاوضات. فالـ ITA خفضت الرسوم الجمركية إلى الصفر في 76 بلداً، ولسوء الحظ، لا تزال كمية كبيرة من الحوافز غير الجمركية، ولاسيما تلك التي تتخذ شكل معايير وقواعد وطنية، من دون معالجة. وكشفت مسألة الحوافز غير الجمركية نقاط الضعف الكامنة في نظام منظمة التجارة العالمية وعملية التفاوض غير المتوازنة التي يسيطر عليها عدد قليل من البلدان المتقدمة، حتى في المحادثات المتعددة الأطراف. وبينما برز اهتمام كبير في

<sup>1</sup>الروابط الخلفية: القنوات المستخدمة بين الشركة ومورديها من أجل تدفق المعلومات والمواد والمال من خلال خلق الترابط الاقتصادي

الروابط الأمامية: هي سلسلة التوزيع التي تربط المنتج بالزبائن

إلغاء التعريفات في ITA وفي ITA-II المقترحة، لم يبرز أي اهتمام مقابل لدى الأعضاء البارزين في ITA لمعالجة الحواجز غير الجمركية - على الرغم من أن ثلاثة من أربعة حواجز غير جمركية مبلّغ عنها لدى منظمة التجارة العالمية، مطبقة في البلدان المتقدمة. والوضع الحالي للحواجز غير الجمركية يجد على نحو فاعل من الصادرات إلى الدول المتقدمة، إلا في حال الإدماج الجيد للبلدان النامية في سلاسل الإنتاج العالمية التي تملكها وتشغلها شركات البلدان المتقدمة. وينبغي على الأطراف المتفاوضة تحقيق التوازن الصحيح في الحواجز غير الجمركية وذلك لضمان منتجات ذات جودة عالية من جهة، وتيسير الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة من جهة أخرى.

ويجب على الحكومات التي تفكر في الدخول في مفاوضات ITA-II إجراء تقييمات الأثر بحيث تكون قادرة على اتخاذ قرارات على أساس البحث والتقييم بدلاً عن ادعاءات غير مثبتة. إنه لأمر رهيب أن تقيماً شاملاً للأثر لم يجر حتى الآن بعد 15 سنة على إبرام ITA. فقبل البدء في المفاوضات لتوسيع ITA، ينبغي على الحكومات إجراء تقييم شامل لأثر الاتفاقية القائمة على البيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في ما يتعلق بالعمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم ينبغي عليها درس التوسيع المحتمل للاتفاقية في ضوء نقاط الضعف وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، والأزمة المستمرة للوظائف، والتفاوت المتزايد، والتحديات الرئيسية الأخرى. وعلى قرار البلدان المشاركة أو عدمها في المفاوضات حول ITA-II أن يستند إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الفعلية والمتوقعة، وليس مجرد ادعاءات حول منافع ITA أو ITA-II.

ويجب أن تأخذ التقييمات في الاعتبار الخسائر التي أصابت الإيرادات الحكومية من خفض التعريفات الجمركية. فالدول المتقدمة تميل إلى استخدام التعريفات أكثر من الدعم لحماية الصناعات المحلية. وبالتالي كان لتخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر على المنتجات المشمولة في ITA بحلول 2005 أثراً أكبر على البلدان النامية منه على المتقدمة. بالإضافة إلى التأثير في مستويات العمالة، يؤدي إلغاء التعريفات إلى تقليص العائدات الحكومية التي يمكن أن تُستخدم للإنفاق على نشاطات تنموية مهمة أخرى، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. وبالنسبة إلى بعض البلدان الأقل نمواً، تشكل الرسوم الجمركية مصدراً مهماً لدخل الميزانية الوطنية. ولذلك ينبغي للبلدان أن تأخذ ذلك في الاعتبار حين تنظر في ما إذا كانت ستشارك في مفاوضات توسيع ITA.

ويمكن للبلدان النامية، ولاسيما البلدان الأقل نمواً، التمتع بمنافع الوصول إلى الأسواق على أساس عدم المعاملة بالمثل إذا لم تنضم إلى ITA-II. فالموقعون على ITA ملزمون بتوسيع نطاق منافع إلغاء التعريفات ليشمل أعضاء منظمة التجارة العالمية كلهم على أساس مفهوم الدولة الأولى بالرعاية. لذلك، يمكن للبلدان التي لم تصبح بعد قادرة على المنافسة في تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تستفيد بالفعل من الوصول إلى الأسواق الذي يتمتع به الأعضاء المشاركون الآخرون، من دون الحاجة إلى الانضمام إلى الاتفاقية. وتتمتع البلدان الأقل نمواً بالفعل بالوصول التفضيلي إلى معظم الأسواق الرئيسية، ولن تكسب أكثر من خلال الانضمام إلى ITA-II.

وينبغي أن تؤخذ قضايا الأمن القومي في الاعتبار. فبعض المنتجات المدرجة في ITA-II المقترحة يُستخدم في مجال القوات المسلحة والاستخبارات، ما أثار مخاوف بعض الدول في ما يتعلق بالأمن الوطني. وعلى الاتفاقية أن تترك مساحة واسعة للبلدان للتعامل مع هذه القضايا على النحو الذي تراه مناسباً.

وينبغي أن تكون أي مفاوضات شفافة وسهلة المنال. فالمفاوضات ذات الآثار الكبرى كهذه، مثل المفاوضات حول ITA-II، يجب أن تكون شفافة ويسهل الوصول إليها من قبل المجتمع المدني والجماعات الممثلة للمصالح، وذلك لزيادة احتمال إبرام اتفاقية عادلة وشاملة ذات صلة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، دُكر جعل التجارة شاملة هدفاً عالمياً في العديد من المحافل الدولية، وينبغي أن يُصم إلى عملية المفاوضات حول أي اتفاقية دولية أو متعددة الأطراف.

مع خالص التقدير،

الموقعين:

IndustriALL

الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC)